

لماذا تفكر السعودية في دعم الانفصاليين في اليمن

عندما بدأت الانتفاضة في اليمن، التي أطاحت في نهاية المطاف بـ "علي عبدالله صالح"، كان "بن علي" في تونس قد سقط بالفعل، وكذلك "مبارك" في مصر، وكان حلف الشمال الأطلسي، (الناتو) قد بدأ تدخله في ليبيا للإطاحة بـ "القذافي".

ووصل الإسلاميون إلى السلطة في كل هذه البلدان، حيث بدأ الرئيس الراحل "محمد مرسي" في مصر تقريبا محدودا مع خصم السعودية اللدود، إيران.

وكانت المنطقة تتغير بوتيرة سريعة، وكانت موجة "الثورات" تتجه شرقا نحو الممالك الخليجية، الأمر الذي تسبب في حالة من القلق والذعر في الرياض.

قبل نشوب انتفاضة اليمن، كان الربيع العربي يهدد السعودية من الغرب. وعندما نزل اليمنيون إلى شوارع صنعاء مطالبين بالإطاحة بحليف السعودية منذ فترة طويلة "علي عبدالله صالح"، بدأ التهديد يظهر على الحدود الجنوبية، ما ضاعف الشعور بالتهديد بين المسؤولين السعوديين.

وكان تفسير الرياض لمختلف ثورات الربيع العربي مختلفا وغير متماسك في كثير من الأحيان. وفي حين كان يُنظر إلى تونس على أنها ثورة شعبية، اعتقد المسؤولون السعوديون أن التغييرات في مصر كانت نتيجة "عاصفة كاملة" اجتمعت فيها مصالح الجيش المصري في رفض محاولة "مبارك" تمرير الرئاسة لابنه مع الحمى الثورية التي كانت تجتاح المنطقة.

وفي ليبيا، شعرت السعودية بالقلق من دعم الدوحة الشامل للحركات المناهضة للنظام، متهمة قطر باستخدام منافذها الإعلامية لتوجيه الغضب الشعبي إلى خصومها لتسهيل صعود الإخوان المسلمين كقوة إقليمية جديدة.

تحولات في المنطقة:

وفي محاولة لاحتواء انتشار الربيع العربي الناشئ على حدودها الجنوبية، شرعت المملكة في مبادرة تحت راية مجلس التعاون الخليجي من أجل انتقال تفاوضي للسلطة، يهدف بالأساس إلى تأمين حدود المملكة الجنوبية.

ومع ذلك، رفض الرئيس آنذاك "علي عبد الله صالح" المبادرة، ونما استيائه بسبب رفض الرياض دعمه بشكل مطلق ضد المتظاهرين.

وبدأ المزاج السائد في المنطقة يتغير بينما كانت الاحتجاجات اليمينية لا تزال تتدفق. في البداية، أطاح "عبدالفتاح السيسي" بحكم "مرسي" في مصر، وهو ما أثار عاصفة في وجه الإخوان المسلمين في تونس، الذين وجدوا أنفسهم يواجهون احتجاجات من جهات داخل المجتمع سعت للاستفادة من زخم التطورات في مصر.

ونتيجة لذلك، تم تدشين حوار وطني تنازلت فيه حركة النهضة عن رئاسة الوزراء. وفي ليبيا، أصبح الإسلاميون في المؤتمر الوطني العام قلقين بشأن مستقبلهم في بيئة تتوافر فيها الأسلحة للجميع، وترتع فيها الميليشيات دون عقاب، خاصة في ظل تزايد الاستياء الشعبي.

ومع اقتراب انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام، بدأ الإسلاميون في استكشاف طرق أخرى لتمديدتها وتجنب احتمال الانتخابات.

أما في اليمن، فقد ضغطت بقوة لإنفاذ مبادراتها الخليجية التي قبلها "صالح" في نهاية المطاف وسلم

السلطة لنائبه "عبد ربه منصور هادي". وكان هناك حوار وطني لاحق شارك فيه الحوثيون أنفسهم، وجرى بموجبه تشكيل حكومة من شأنها الإشراف على الفترة الانتقالية قبل إجراء انتخابات واسعة على مستوى البلاد. وكانت الرياض راضية عن النتيجة.

ومع ذلك، بعد أقل من عام، دخل الحوثيون في تحالف مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" للاستيلاء على صنعاء بالقوة، وهو ما دفع السعودية للتدخل عسكرياً في اليمن لاستعادة حكومة هادي في عام 2015.

لكن الاختلافات سرعان ما بدأت تضرب التحالف السعودي، بعدما بدأت الإمارات، حليف السعودية الافتراضي في دعم الانفصاليين الجنوبيين في اليمن. وكان دعم أبوظبي المستمر للمجلس الانتقالي الجنوبي واضحاً في أواخر عام 2019، عندما أرسلت طائراتها لقصف قوات عبدربه التي سعت لاستعادة عدن من سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي لتسهيل عودة "عبدربه".

لعبة المصالح:

وأربك هذا المراقبين، حيث تم تفسيره على أنه ضربة للسعودية. ومع ذلك، حتى إذا كانت السعودية ملتزمة بشدة باستعادة حكومة "هادي"، فلا يمكنها ببساطة أن تنفصل عن حليفاتها أو الوقوف ضد رغباتها.

وكانت الإمارات جزءاً لا يتجزأ من الثورة المضادة، حيث بذلت كل جهد ضد حركة الربيع العربي التي كان يُنظر إليها على أنها تهديد وجودي للسعودية.

وتمتد المصالح السعودية المشتركة مع أبوظبي إلى ليبيا ومصر والسودان والعراق واحتواء تركيا. وكانت الدولتان شريكين ثابتين في جميع القضايا الإقليمية المثيرة للجدل تقريباً، ما يعني أن كلمة أبوظبي تفوق كلمة "هادي" وحكومته، وأن الرياض ستكون أكثر ميلاً إلى التنازل أمام أبوظبي نظراً للتوافق الواسع في المصالح بينها.

بخلاف ذلك، يُعتقد أن ولي عهد أبوظبي "محمد بن زايد" لعب دوراً شخصياً ومباشراً في تسهيل صعود ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان"، والضغط من أجل اعتراف واشنطن به.

وقد تكون السعودية منزوعة من الحرج العام الناجم عن تصرفات أبوظبي، لكن الافتقار إلى بدائل ذات مصداقية تتوافق مع المصالح السعودية يعني أن العمل مع الإمارات يبقى الخيار "الأفضل".

لكن سرعان ما أصبحت السعودية منهكة بسبب الأضرار التي لحقت بسمتها والانتقادات الواسعة لدورها في اليمن. وبالرغم من تركيز التغطية الإعلامية على الأزمة الإنسانية الناجمة عن حملة المملكة العسكرية الكارثية التي فشلت في تحقيق تقدم كبير في تحقيق هدفها الأساسي وهو إبعاد الحوثيين عن صنعاء.

والحرب من وجهة نظر الرياض، لم تكن إلا مجرد نزهة وتنهيبها خلال أيام معدودة. وقد نسيت ولم تدارك العواقب الوخيمة لحملة الأمير "خالد بن سلطان" ضد الحوثيين عام 2009 عندما كان والد الأخير وليا للعهد، وكان "خالد" يُنظر إليه كملك محتمل في المستقبل. لكن الحملة الفاشلة أنهت كل آمال الأمير "خالد".

علاوة على ذلك، لم يكن "بن سلمان" آمنا في الداخل في بداية الحرب في اليمن، وكان لا يزال متورطا في صراع شرس مع المنافسين الأقوياء مثل "محمد بن نايف".

وكان الهدف في اليمن دائما هو بذريعة احتواء إيران، التي يُنظر إليها على أنها تسيطر بشدة على بغداد على الحدود الشمالية للسعودية، وتمارس القوة في منطقة الخليج في الشرق، وتدعم الحوثيين على الحدود الجنوبية للسعودية.

لكن تدخل المملكة في اليمن تسبب في النهاية في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للبلاد، وساهم في انتشار المجاعة والكوليرا وتفاقم الأزمة الإنسانية بسبب استمرار الحرب وغياب أي أفق للسلام.

في الوقت نفسه، بدأ الحوثيون في تفوقهم وإظهار قدرتهم على استهداف العمق السعودي، وهو ما جعل الرياض مقتنعة بأهمية إنهاء الحرب بأي ثمن، حتى ولو لم تحقق المملكة هدفها الأساسي المتمثل في إزاحة الحوثيين.

مأزق الرياض:

وإذا حدث ذلك، فإن حكومة "هادي" ستكون في حالة يرثى لها بعد فشلها في عكس الانقلاب، وسيصبح الحوار الوطني فكرة بالية.

وفي مثل هذه الحالة، يمكن أن يكون التحالف مع المجلس الانتقالي الجنوبي مفيدا في الحد من التأثير الجديد للحوثيين في تحديد مستقبل اليمن.

ويدرك المسؤولون السعوديون أن "ترامب" يعاني في استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة، وأن هناك احتمالاً أن يفوز "بايدن" في الانتخابات.

ويُعتقد أن الديمقراطيين سيكونون أكثر حدة في سياساتهم تجاه السعودية، وأنهم أكثر تعاطفاً مع إيران.

وبالنظر إلى أن الحوثيين، لا يمكن للرياض أن تضمن أن موقف الولايات المتحدة سيكون داعماً لمحاولتها استعادة حكومة عبدربه، وقد تجد نفسها تواجه أصواتاً حريصة على معاقبة "بن سلمان" على استخدام النفط كسلاح ضد واشنطن، فضلاً عن قتل الصحفي "جمال خاشقجي" والانتهاكات التي لا تعد ولا تحصى لحقوق الإنسان.

لذلك، للاستعداد لمثل هذا الاحتمال، قد تعتقد المملكة أن دعم المجلس الانتقالي الجنوبي قد يكون مفيداً في حال انتهت الحرب بمأزق بين الشمال والجنوب.

وبالرغم من هذه الاعتبارات، فإن خطاب "هادي" من الرياض، في 27 يونيو/حزيران، الذي يدين استيلاء المجلس الانتقالي على جزيرة سقطرى، يشير إلى أن السعودية ملتزمة بالحفاظ على نتائج اتفاق الرياض والوساطة بين "هادي" وقيادة المجلس.

ومع ذلك، مع تزايد حدة الانقسامات في اليمن، وتراجع ثقة المجتمع الدولي في "شرعية" حكومة "هادي"، وتركيزه على احتواء الأزمة الإنسانية، قد

تجد المملكة أن الرهان على المجلس الانتقالي الجنوبي هو الخيار الأضمن للحفاظ على بعض السيطرة على الأمور في اليمن، بدلاً من الإصرار

على استعادة حكومة "هادي" بالقوة، وهو الخيار الذي ثبت فشله على مدار أكثر من 5 أعوام.